"أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق المعيار الدولي رقم (09) على رأس المال التنظيمي"
حالة بنك دبي الاسلامي

The impact of expected credit loss under IFRS 9 on the regulatory capital"
A Case Study of Dubai Islamic Bank

سميرة مشراوي [1]

[1] جامعة عمار ثليجي، الأغواط–الجزائر ، sammech09@gmail.com

تاريخ الاستلام: 19 /2019/06 تاريخ القبول: 08 /2019/08 تاريخ النشر: 19 /2019/12

ملخص: هدفت هذه الورقة البحثية إلى تحديد التغيرات في مكونات التقارير بالتركيز أساسا على التغيرات والتأثيرات على رأس المال التنظيمي، وتبيّن أن التأثير يختلف باختلاف النهج الذي يتبعه البنك في قياسه للمخاطر الائتمانية، فقد قدّمت لجنة بازل ترتيبات انتقالية لرأس مال المؤسسات لتفادي صدمة رأس المال وإمكانية إعادة بناء قاعدة رأس المال خلال الفترة الانتقالية، بالإضافة الى افتقار المشرفين إلى تعريف موحد لتصنيف المخاطر الائتمانية العامة والخاصة.

وبخصوص الدراسة التطبيقية فقد تبيّن بأن الترتيبات الانتقالية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (09) جعلت بنك دبي الاسلامي يقوم بعمليات تقييم شاملة لتحديد النظم والتطبيقات والضوابط الرئيسية المستخدمة في تحديد خسائر الائتمان المتوقعة، وقد تحمّل زيادة مبدئية كبيرة في المخصصات وقد واجه البنك ذلك برفع رأس ماله من أجل الوفاء بالمعيار رقم (09) وللوفاء بمتطلبات رفع الملاءة المالية لتعزيز قدرته على تقديم خدمة التمويلات للوفاء بالمتطلبات التنظيمية.

كلمات مفتاحية: المعيار الدولي رقم (09)، رأس المال التنظيمي، مخاطر الائتمان. **تصنيف JEL : M480 ؛ M410**

Abstract: This paper examine the impact of International Standard IFRS (09) on the capital of banks and financial institutions that are prudentially supervised according to Basel Committee for Banking Supervision، wich provided transitional capital arrangements to avoid capital shock and the possibility of rebuilding the capital base during the transition period, as well as the lack of a uniform definition of public and private credit risk classification by supervisors.

We found that the transitional arrangements of IFRS 9 have made Dubai Islamic Bank conduct comprehensive assessments to identify key systems, applications and controls used to determine expected credit losses and may incur a significant initial increase in provisions. In order to meet Standard No. 09 and to meet the requirements for solvency to enhance its ability to provide financing services to meet regulatory requirements. **Keywords:** IFRS 9, regulatory capital, credit risk. **Jel Classification Codes: M480; M410**

Résumé: Cet article examine l'impact de la Norme internationale IFRS (09) sur le capital des banques et des institutions financières soumises à une surveillance prudentielle selon le Comité de Bâle pour le contrôle bancaire, qui a fourni des dispositions transitoires en matière de capital pour éviter un choc de capital et la possibilité de reconstituer la base de capital pendant la période de transition, ainsi que l'absence d'une définition uniforme de la classification des risques de crédit publics et privés par les autorités de surveillance. Nous avons constaté que les dispositions transitoires d'IFRS 9 ont obligé la Dubai Islamic Bank à effectuer des évaluations complètes pour identifier les principaux systèmes, applications et contrôles utilisés pour déterminer les pertes de crédit attendues et peuvent entraîner une augmentation initiale importante des provisions. Afin de répondre à la norme n ° 09 et de satisfaire aux exigences de solvabilité afin d'améliorer sa capacité à fournir des services de financement répondant aux exigences réglementaires. **Mots-clés:** IFRS 9, capital réglementaire, risque de crédit.

Codes de classification Jel: M480; M410

المؤلف المرسل: سميرة مشراوي، الإيميل: sammech09@gmail.com

1. مقدمة

جاء المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (09) بقواعد جديدة تتعلق بمسائل تصنيف وقياس الأدوات المالية، انخفاض قيمة الأصول المالية ومحاسبة التحوط، فقد جاءت مسألة التأخر في الاعتراف بخسائر الائتمان في التقارير المالية للبنوك في مقدمة الاسباب خلال الازمة المالية، ويتطلب هذا المعيار اعترافا مبكرا بخسائر الائتمان في التقارير المالية للبنوك التي تقدم تقارير بموجب المعايير الدولية للإبلاغ المالي مقارنة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 "الخسارة المتكبدة"، كما يتعيّن على البنوك أن تطبق نهجا أكثر استشرافا لتقديم خسائر الائتمان بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية (09).

ومع التبني الأولي للمعيار ابتداء من سنة 2018، فإنه سيحدث هناك زيادة في المخصصات وزيادة أيضا في التقلب بعد ذلك، كما سوف تؤدي مخصصات الخسارة الائتمانية المرتفعة التزاما بالمعيار الدولي للتقارير المالية (09) إلى تخفيض نسبة رأس المال المعدل حسب المخاطر**RAC** (**risk-adjusted capital**) وتحديدا في بسط النسبة، مما قد يدفع بالمصارف الى اتخاذ اجراءات لدرء ذلك مثلا عن طريق إضافة جزء من الأحكام الإضافية إلى تدابير رأس المال التنظيمية مثل الأسهم العادية المستوى 1 (**CET1**).

من جهة أخرى، فإن انخفاض نسبة رأس المال المعدل حسب المخاطر المتوقعة والتي تعتبر مفتاحا لمؤسسات التصنيف لتقييم عنصر رأس المال والأرباح اللذان يعبران عن قدرة البنوك على استيعاب الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة يمكن أن يؤدي إلى درجة أقل للبنوك في هذا التقييم.

وبناء على ذلك فرغم أنّ المعيار الجديد يقدم نظرة مستقبلية لجودة الائتمان، وبالتالي يعزز الأمان في النظام المصرفي من خلال زيادة المخصصات، إلا أنه قد يخلق من جهة أخرى العديد من الاشكاليات المتعلقة بتأثيره على رأس المال التنظيمي للبنوك، والنسب المتعلقة به، وبناء على ذلك يمكن طرح الاشكالية التالية:

"ما أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (09) على رأس المال التنظيمي للبنوك؟ وماهي الآثار المترتبة عن تطبيقه في بنك دبي الاسلامي؟"

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى ابراز التغير في النهج الذي تستخدمه البنوك لقياس والإبلاغ عن مخصصات خسائر الائتمان بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (09)، واظهار الاختلاف بينه وبين سابقه مع التركيز على مخصص خسائر الائتمان المتوقعة وأثره على راس المال التنظيمي.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية عملية إدارة رأس المال التي تمكن البنوك من تطبيق شروط رأس المال المفروضة خارجيا من طرف البنوك المركزية تماشيا مع معايير بازل العالمية بما أنها تتعامل مع نظام مصرفي عالمي، وذلك يتطلب منها إدارة هيكل رأس مالها وإجراء التعديلات له بما يضمن احتفاظها بنسبة معينة من رأس المال نسبة رأس المال المعدل حسب المخاطر ، وذلك وفقا للتغيّرات في الظروف الاقتصادية وطبيعة المخاطرة لأنشطتها.

منهج الدراسة: لبحث ودراسة الموضوع تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي قصد استيعاب الإطار التصوري وفهم معالم الموضوع وتحديد أوجهه والمنهج التحليلي ومنهج دراسة حالة للوقوف عند واقعه.

الدراسات السابقة

- دراسة صلاح علي أحمد محمد، محجوب عبد الله حامد، "دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني IFRS 9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية" (محمد، حامد، 2017)، هدفت الدراسة إلى اظهار الآثار المتوقعة من تطبيق **IFRS 9** على سياسات الائتمان والتمويل المصرفي، وعرضت تجارب بعض المصارف العربية وتقيمها وتوصل الباحثان الى ان التغير في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة سيترتب عنه قيودا في السياسات الائتمانية والتمويلية في المصارف العربية، كما سيعزز ثقة المساهمين والمودعين بسبب انتهاجه لسياسة التحوط لتفادي الخسائر المتوقعة والذي بدوره يقلل من مخاطر السيولة وعدم الوفاء بسداد الالتزامات.

- دراسة بهاء غازي عرنوق، "أثر التحول الى تطبيق المعيار الدولي IFRS 9 في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية" (عرنوق، 2014) ، وقد هدفت الدراسة الى اظهار اثر التحول الى تطبيق المعيار **IFRS(09)** على قياس

الادوات المالية، وقد وضع الباحثان سيناريوهات تتعلق بالقياس وتمثلت في اعادة تصنيف الاستثمارات المالية كلها المتاحة للبيع وقياسها تحت الاستثمارات المالية المحتفظ بها للمتاجرة، أو اعادة تصنيف الاستثمارات المالية وقياسها في ادوات الدين تحت الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق واعادة تصنيف الاستثمارات المالية وقيساها في ادوات حقوق الملكية والمتاحة للبيع الى الاستثمارات المالية المحتفظ بها للمتاجرة، ووفقا لذلك توصلا إلى ان:

- لن يؤثر التحول الى تطبيق المعيار **IFRS(09)** جوهريا على قيمة الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق عند افتراض اعادة تصنيف الاستثمارات كلها في ادوات الدين المتاحة للبيع الى استثمارات محتفظ بها للمتاجرة؛

- لن يؤثر التحول الى تطبيق المعيار **IFRS(09)** في قيمة نتائج أعمال السنوات السابقة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ولا في قيمة الالتزامات كونها تتماشى مع متطلبات المعيار **IFRS(09)** اذ تنحصر الالتزامات المالية في المصارف كلها بتلك الالتزامات التي قيست بالتكلفة المطفأة فضلا عن بعض الالتزامات الناتجة عن بعض المشتقات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

- يؤثر التحول الى تطبيق المعيار **IFRS(09)** جوهريا في قيمة الادوات المالية المتاحة للبيع الذي يجعل قيمتها صفرا، بسبب اعادة تصنيفها اما تحت الاستثمارات المالية المحتفظ بها للمتاجرة او الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في حال كانت ادوات دين؛

- يؤثر التحول الى تطبيق المعيار **IFRS(09)** جوهريا على قيمة الادوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة باستثناء حالة اعادة تصنيف الاستثمارات المالية في ادوات الدين المتاحة للبيع الى استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

2. الانتقال من النموذج المعتمد على حصول تدني واضح في قيمة الأصول "Incurred Loss Model " إلى نموذج الخسارة الائتمانية المقدرة "Expected Credit Loss Model": (مصرف قطر المركزي، 2017) (سلطة النقد الفلسطينية، 2018) (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2018) (حميدات، 2014)

يمكن للبنوك بموجب نموذج الخسارة المتكبدة في المعيار المحاسبي الدولي (IAS39) توفير مخاطر الائتمان عندما يكون هناك "دليل موضوعي" على حدوث انخفاض في القيمة، اعتبارا من تاريخ إعداد البيانات المالية، كما يقدم قائمة غير حصرية بالأحداث التي تعدّ مؤشرات على انخفاض القيمة، ولا يسمح للكيانات المبلغة بإدراج تأثيرات الأحداث المستقبلية التي تحدث بعد ذلك التاريخ حتى لو كانت متوقّعة (Novotny-Farka, 2016, p. 04)، والمقصود بذلك أنه ينبغي أن يتم تسجيل الخسائر الائتمانية المتحققة في إطار المعيار المحاسبي (IAS39) للاعتراف بالخسائر الائتمانية في تاريخ إعداد البيانات المالية استنادا الى وقوع أحداث مؤكدة بأدلة وتسندها أحكام الخبراء،

في حين تتطلب قواعد تدني القيمة في إطار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (09) من البنوك والشركات الأخرى الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة وتحديث مبلغها المعترف به لتعكس التغيرات في مخاطر الائتمان للموجودات المالية، وبذلك فهو يلغي متطلب وجود حدث فعلي أو وقوع حدث مؤدي "Trigger event" من أجل الاعتراف بالخسائر الائتمانية.

ويوسع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (09) إلى حد كبير من مجموعة المعلومات التي يجب على المنشأة أخذها في الاعتبار عند تحديد توقعاتها للخسائر الائتمانية، اذ يتعين عليها دمج المعلومات من الأحداث الماضية والظروف الحالية، وكذلك التنبؤات الميسرة والداعمة في قياسها (Novotny-Farka, 2016, p. 05) .

1.2. قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق المعيار للتقارير المالية رقم (09)

تأخذ عملية قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بعين الاعتبار آثار الأحداث المستقبلية المحتملة على خسائر الائتمان المتوقعة، وينبغي أن تبنى -حسب المعيار للتقارير المالية رقم (09) - على معلومات معقولة ومنطقية وقابلة للدعم ومتوفرة بدون تكلفة أو جهد غير مبررين، وتتطلب معلومات مستقبلية (متوقعة) عند الاعتراف بها للمرة الأولى ومعلومات تاريخية وحالية من اجل تحديث مبلغها المعترف به.

2.2. البنود التي ستتأثر بقواعد تدني القيمة الواردة في المعيار رقم (09)

تتأثر جميع الموجودات والالتزامات المالية التي تمتلكها المصارف والشركات الأخرى (غير تلك التي يتم احتسابها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح والخسائر) بقواعد تدني القيمة الواردة في المعيار رقم 09 وتتضمن:

الأدوات المؤهلة القروض وسندات الدين والموجودات المالية الأخرى المصنفة والمقاسة أ- بالتكلفة المطفأة ب- بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل (أدوات الدين فقط) والذمم المدينة والايجار المستحق والتزامات القروض وعقود الضمانات المالية والالتزامات المحتملة (التسهيلات غير المباشرة) خارج بيان المركز المالي.

3.2. مراحل الانخفاض في قيمة الائتمان

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (09) منهجا ذا "ثلاث مراحل" للاعتراف بالانخفاض في قيمة الائتمان والذي يعتمد على التغيرات الملحوظة في جودة ائتمان الموجودات المالية منذ الاعتراف الأولي بها، وتنتقل الموجودات بين هذه المراحل الثلاثة وفقا للتغيرات في الجودة الائتمانية وتحدد هذه المراحل مستوى الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة، كما يلي (sánchez serrano, 2008, p. 18)

1.3.2. <u>المرحلة الأولى</u>: أول ما يتم الاعتراف بالأداة المالية ضمن الموجودات المالية للبنك يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة لها لمدة 12 شهرا اعتمادا على مؤشر Proxy للتوقعات الأولية لخسائر الائتمان، ويسجل مبلغ الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص انخفاض القيمة ضمن المصاريف، ولا يؤثر ذلك على احتساب ايرادات الفوائد على الموجودات المالية اذ تحسب بطريقة معدل الفائدة الفعلي لإجمالي القيمة الدفترية (أي دون خصم مخصص انخفاض القيمة)، وعند اعداد التقارير المالية يحدد البنك ما اذا كان هناك ارتفاعا في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف بالأداة المالية أم لا، فاذا تبيّن أنّ احتمال تعثرها منخفض فذلك يعني انخفاض مخاطرها الائتمانية، أما اذا تبيّن العكس فهنا سوف يتم المرور إلى المرحلة الثانية الموالية.

2.3.2. <u>المرحلة الثانية</u>: يتم الانتقال من نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لـ 12 شهر الى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية إذا تبين أن هناك ارتفاعا في مخاطر الائتمان مقارنة بجودته عند الاعتراف المبدئي بالأداة المالية فعندئذ يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمرها كاملا، مما يترتب عليه ارتفاعا مهما وكبير نسبيا في مخصصات انخفاض القيمة، وتبقى عملية حساب إيرادات الفوائد دون تغيير عن النهج المتبع في المرحلة الأولى.

وقد حدّد المعيار رقم (09) الحدّ الذي يجب عنده الاعتراف بالخسائر الائتمانية على مدى عمر الأداة المالية (بافتراض متوافق عليه وليس شرطا مطلقا) بأنه يتحقق عندما تكون الدفعات التعاقدية مستحقة لأكثر من 30 يوما.

ويمكن اجراء تقييم للارتفاعات الجوهرية في مخاطر الائتمان لمجموعة من الأدوات المالية بناء على أساس جماعي" Collective basis"، ويتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر عندما يكون هناك ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان حتى لو لم تتوفر ادلة على الارتفاع على المستوى الفردي.

3.3.2. <u>المرحلة الثالثة</u>: يتم الانتقال من المرحلة الثانية الى المرحلة الثالثة إذا تبيّن أن هناك تدهور في جودة الائتمان أي تحققت الخسائر الائتمانية أو انخفضت قيمة الأداة المالية فعليا، كما يمكن أيضا الانتقال من المرحلة الأولى الى الثالثة مباشرة إذا حدث ذلك فعلا، ويبقى الاعتراف بالخسائر الائتمانية على مدى عمر الأداة المالية في هذه المرحلة، ويؤثر ذلك على احتساب ايرادات الفوائد على الموجودات المالية اذ تحسب بمعدل الفائدة الفعلي لإجمالي الكلفة المطفأة (أي صافية من مخصص انخفاض القيمة).

إن المرور من مرحلة الى أخرى قد لا يكون ضروريا إذا تبيّن أن هناك تحسنا في جودة الائتمان وانخفاض مخاطره، ففي هذه الحالة أخذ المعيار رقم 09 ذلك بعين الاعتبار، اذ يمكن الانتقال من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية او من المرحلة الثانية الى الأولى إذا تبين وجود ذلك التحسن، وينبغي أن يدعم المصرف ذلك الانتقال بالمستندات المعززة للتحسن ويقدم الأسباب الكافية لتبرير ذلك.

ويوضح الشكل التالي ما ورد أعلاه:

الشكل رقم (01): المراحل الثلاثة للاعتراف بانخفاض قيمة الائتمان الذي يعتمد على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف الأولي

الارتفاع في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي

المرحلة الأولى منتظمة (الاعتراف الأولي بالخسائر الائتمانية المتوقعة)	المرحلة الثانية منتظمة (موجودات ذات زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الأولي	المرحلة الثالثة غير منتظمة
الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرا	الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر	الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر
ايرادات الفوائد أو العوائد		
الفائدة أو العائد الفعلي على اجمالي القيمة الدفترية	الفائدة أو العائد الفعلي على اجمالي القيمة الدفترية	الفائدة أو العائد الفعلي على اجمالي القيمة الدفترية للتكلفة المطفأة (صافية من مخصص الائتمان)

Source: IFRS 9 Financial Instruments، Project Summary، July 2014، P17.

4.2. منهجية حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

تعبر الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب المعيار للتقارير المالية رقم (09) عن القيمة الحالية للخسائر الائتمانية المتوقعة التي ستنشأ في حالة تخلف المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم طوال مدة الموجودات المالية، أو تأخرهم عن السداد في الوقت المحدد لأن الخسارة الائتمانية ترتبط بمبلغ وبتوقيت الدفعات أيضا لأن التأخر في الدفع يسبب نقصا في النقد.

وتحسب الخسائر الائتمانية المتوقعة بالمتوسط المرجح لخسائر الائتمان مع اعتبار احتمال التعثر PD كوزن، كما يمكن الاعتماد على البيانات التاريخية وبناء عليها يتم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد تعديلها أخذا بعين الاعتبار التوقعات المستقبلية.

ولم يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (09) نهجا معينا لاحتساب تلك الخسائر الائتمانية المتوقعة مثل نهج "احتساب احتمالية التعثر(Exposure At Default) "أو نهج "الخسارة عند التعثرLGD (Loss Given Default) " أو "نهج التعرض عند التعثرPD (Probability Of Default) "، لكنه قدم إرشادات تستند الى المبادئ طالما أن الخسائر الائتمانية المتوقعة المنصوص عليها في المعيار تمّ تحقيقها ليس من الضروري استخدام نهج او طريقة معينة لحسابها، لكنه سمح باستخدام الحكم المهني في القضايا الرئيسية خاصة عند تطبيق قواعد معينة في المعيار مثل تلك التي تنطوي على استخدام المعالجات العملية "Practical Expédient " أو في ما يخص عمليات تقييم مخاطر الائتمان كاتساع نطاق التوقعات أو ما اذا كانت التنبؤات معقولة وقابلة للدعم.

5.2. تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (09) على رأس المال التنظيمي وفقا لاختلاف منهج قياس المخاطر الائتمانية

يتم قياس تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (09) على رأس المال التنظيمي بشكل مختلف بناء على ما إذا كان يتم قياس مخاطر الائتمان باستخدام المنهج المعياري Standardised Approach SA أو منهج التصنيفات الداخلية "IRB" Internal Ratings-Based كما يلي: (Novotny-Farka, 2016, p. 13)

- بموجب المنهج المعياري SA، يسمح للبنوك بإدراج مخصصات عامة لخسائر القروض في رأس المال من الفئة 2 مع مراعاة 1.25 ٪ من الأصول المرجحة بالمخاطر، اذ بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (09) ستكون مؤهلة فقط للإدراج في رأس المال من الفئة 2، إذا كانت: 1- متوفرة بحرية وكاملة، فيما يتعلق بالتوقيت والمبلغ، لمواجهة خسائر مخاطر الائتمان التي لم تتحقق بعد، و 2- أنها تعكس خسائر مخاطر الائتمان لمجموعة من التعرضات التي لا يوجد لدى المنشأة حاليا أي دليل على وقوع حدث خسارة فيها.

- بموجب منهج التصنيفات الداخلية IRB فإن مخصصات خسائر القروض يجب أن تغطي الخسائر المتوقعة، في حين يجب استيعاب رأس المال التنظيمي خسائر القروض غير المتوقعة، تمشيا مع هذا المفهوم، يجب خصم أي عجز ناتج عن مقارنة الخسارة المتوقعة من الناحية الإشرافية والمحاسبة عن رأس المال من المستوى الأول (أي عندما تكون الخسارة المتوقعة في الإشراف أكبر من الخسارة المتوقعة المعترف بها في المحاسبة من خلال مخصصات خسائر القروض، وفي هذا الصدد ، فإن الإطار التنظيمي الجديد لاتفاقية بازل 3 أكثر صرامة من بازل 2، حيث تم خصم 50٪ من عجز IRB من المستوى 1 و 50٪ من المستوى 2. فائض مخصصات خسائر القروض المحاسبية المؤهلة على الإشراف يمكن إدراج الخسائر المتوقعة في رأس المال من المستوى 2 بنسبة تصل إلى 0.6 ٪ من الأصول الموزونة بالمخاطر (RWA).

استنادا إلى ذلك، من المتوقع أن يكون لتطبيق المعيار رقم (09) تأثير خاص على رأس المال التنظيمي لبنوك SA التي ستواجه تأثيرا فرديا لزيادة مخصصات خسائر القروض على المستوى 1، بينما سيكون التأثير الرأسمالي التنظيمي لبنوك IRB أكثر اعتدالا وسيعتمد على مستوى أحكام انخفاض القيمة الجديدة المتعلقة بالخسارة التنظيمية المتوقعة.

ويختلف تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على نسب رأس المال بين البنوك ذات الأحجام المختلفة ومع نماذج مخاطر الائتمان المختلفة، فعادة تستخدم البنوك ذات الحجم الصغير منهج SA لقياس مخاطر الائتمان، الأمر الذي قد ينتج عنه تأثير تقديري أعلى على رأس المال التنظيمي مقارنة بنهج IRB، و نفس المستوى من الزيادة في المخصصات المحاسبية له تأثير أكبر على رأس المال CET1 بالنسبة للبنوك وفقًا لنهج SA أكثر من تأثيره على البنوك في إطار نهجIRB، والسبب في ذلك هو أن النقص في الأحكام المحاسبية المتعلقة بالخسارة التنظيمية المتوقعة بموجب نهج IRB يمكن أن يمتص أو يستوعب جزئياً تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على رأس المال التنظيمي ، وهو ما لا ينطبق على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) لكن تأثير هذه المخصصات المرتفعة على رأس المال CET1يمكن تعويضه عادةً بخصومات أقل وفقًا لقواعد رأس المال التنظيمية لذلك ، قد يكون تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على نسب رأس المال التنظيمي محدودا بالنسبة للعديد من بنوكIRB (Frykström, Li, 2018, p. 06)

6.2. الخسائر الائتمانية المتوقعة بين متطلبات بازل ومتطلبات المعيار رقم (09)

أقرّت لجنة بازل أن إطار احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لأغراض رأس المال التنظيمي يختلف عن متطلبات المعيار رقم (09)، وبالتالي لا يمكن استخدام نماذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لأغراض رأس المال التنظيمي إلا كنقطة بداية وذلك يرجع الى الاختلافات بين الأهداف والمدخلات المستخدمة في كليهما وتظهر تلك الاختلافات أساسا في:

- احتمال التعثرPD وفق المعيار رقم (09) مبني على قاعدتين إما على فترة 12 شهرا بالنسبة للمرحلة الأولى، أو على مدى عمر الأداة المالية بالنسبة للمرحلة الأولى والثانية، أما احتمال التعثر في اطار بازل فهو مبني على كامل الدورة الاقتصادية؛

- احتمال التعثرPD وفق المعيار رقم (09) مبني على التقييم في تاريخ محدد يأخذ بعين الاعتبار الدورة الاقتصادية عند اعداد التقارير المالية وايضا المعلومات المتوقعة مستقبلا حول تأثير العوامل الاقتصادية الكلية على الدفعات التعاقدية وتوقيتها، أما احتمال التعثر في اطار بازل فمبني على أساس الفترة الزمنية الواقعة ضمن 12 شهرا؛

- تعكس الخسارة عند التعثر LGD ضمن إطار بازل التراجع في الظروف الاقتصادية، في حين لا تعكس ذلك ضمن المعيار رقم 09 إلا اذا كانت تلك الظروف مؤكدة فهو يعتمد على التقديرات الحيادية، ويأخذ بعين الاعتبار كما ذكر سابقا المعلومات ذات النظرة المستقبلية.

وقد نشرت بازل في مارس 2017 بعد وثيقة التشاور الخاصة بأكتوبر 2016 التي معاييرها للمعالجة المؤقتة للأحكام بعد إدخال المعيار الدولي للتقارير المالية (09)، وكذلك الأحكام الانتقالية التي يتعين تنفيذها للحد من التأثير على النواة الصلبة للأموال الخاصة (CET1) (Basel Committee on Banking Supervision, 2017).

وقد توقعت ستوندارد آند بورز أن تأثير تطبيق المعيار رقم 09 سيكون محدودا على نسب رأس المال التنظيمية CET1وذلك على الرغم من الزيادة الكبيرة في المخصصات، بسبب أنّ لجنة بازل قد أصدرت التعديلات التي أدخلت على قواعد

رأس المال في بازل 3 والتي تسمح بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على الانتقال إلى رأس المال التنظيمي الفترة من ثلاث إلى خمس سنوات، مع الإفصاح الكامل المطلوب عن التأثير المحتمّل بالكامل على رأس المال خلال تلك الفترة.

وبالنسبة للبنوك التي تستخدم النهج القائم على التصنيفات الداخلية في حسابات رأس المال التنظيمية وفي حالة عدم لجوئها الى اجراءات الاغاثة الانتقالية التي حددتها لجنة بازل (أو لم يُسمح لها بذلك بموجب المتطلبات التنظيمية القضائية)، فان خصم CET1الحالي من فائض الخسائر التنظيمية المتوقعة سوف يستوعب بعض الزيادة المترتبة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (09) قبل التأثير على CET1 (Standard & Poor's Financial Services, 2018, p. 09)

7.2. المخصصات العامة والمخصصات الخاصة

ميزّت أطر عمل بازل المالية المعروفة باسم بازل الأول وبازل الثاني بين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة الى مخصصات عامة ومخصصات خاصة، حيث تتضمن المخصصات العامة الخسائر الائتمانية المتوقعة المتعلقة بالمرحلتين الاولى والثانية، أما المخصصات الخاصة فتتضمن الخسائر الائتمانية المتوقعة المتعلقة بالمرحلة الثالثة، ومن أجل الحفاظ على نسب قوية لراس لمال والحدّ من الاثر السلبي على ارباح المصارف وكفاية راس المال، تعامل المخصصات العامة كاحتياطي المخاطر العامة لأغراض الشريحة الثانية لرأس المال على ان تخضع لسقف 1.25% من الأصول المرجحة بالمخاطر المحدد من لجنة بازل، بينما يمكن عكس اثر التطبيق الاولي للخسائر الائتمانية المتوقعة (ان وجد) بشكل تدريجي على الشريحة الاولى فترة لا تتجاوز 5 سنوات.

8.2. التعثروفقا لإطارعمل بازل لرأس المال التنظيمي وللمعيار الدولي رقم (09)

يحدث التعثر وفقا لإطار عمل بازل لرأس المال التنظيمي عندما يتحقق اي من المعيارين التاليين أو كليهما:

- معيار نوعي" عدم القدرة على السداد": "يرى المصرف أنه من غير المرجح ان يسدد المدين التزاماته الائتمانية دون لجوئه إلى إجراءات مثل التنفيذ على أوراق مالية محتفظ بها لديه"؛
- مؤشر موضوعي: "عندما يكون المدين قد مضى موعد سداد أقساطه لأكثر من 90 يوما على اي الزام ائتماني ذو اهمية نسبية للمصرف".

ويعادل هذا المؤشر الموضوعي ما جاء في المعيار الدولي رقم (09) الذي تضمن افتراضا متعارفا عليه بأن التعثر يقع خلال فترة لا تتجاوز 90 يوما من تاريخ الاستحقاق، ولم يقدم تعريفا مباشرا للتعرض بل طلب من الشركات تحديد ذلك بطريقة تتفق مع تلك المستخدمة في ادارة مخاطر الائتمان الداخلية.

9.2. تحديات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (09)

ستساهم الجهود المبذولة للتكيف مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (09) في تحسين الأنظمة الداخلية لمراقبة مخاطر الائتمان لدى البنوك، وتحسين جودة المعلومات الداخلية واتخاذ القرارات المتعلقة بمخاطر الائتمان، مما ينعكس ايجابا على إدارة البنوك وحوكمتها، لكن في نفس الوقت يشكل تحديات تتمثل في: (sánchez serrano, 2008, p. 91) (Suárez, 2017, pp. 20-22)

- يتطلب الانتقال من نهج الخسارة المتكبدة الحالي إلى نهج الخسارة المتوقعة أن تقوم البنوك باستثمار كبير في النماذج الجديدة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وجمع البيانات والموارد البشرية المخصصة قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية، مما قد يشكل تحديا بالنسبة للبنوك خاصة في ظل استعادة قوتها وارباحها وتنافسيتها بعد آثار الازمة المالية؛
- يتم تنفيذ عدد متزايد من التدريبات السابقة للتطبيق الفعلي للمعيار من قبل الهيئات على المستوى العالمي مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية و ايضا على مستوى البنوك المركزية، والتي تهدف الى تقييم مدى الاستعداد وتحديات تطبيق المعيار ، وتحليل التأثير المحتمل على المتطلبات والسلوك التنظيمي للبنوك، بالإضافة الى تعزيز التنفيذ الجيد لهذا المعيار؛
- بقدر المكاسب التي سوف تتحقق للبنوك من حيث جودة المعلومات واتخاذ القرارات بشأن مخاطر الائتمان، سوف تكون هناك تكاليف صيانة للنماذج وقواعد البيانات اللازمة لتنفيذ متطلبات الخسارة المتوقعة على المدى الطويل؛

- إنّ البنوك التي تستخدم النهج الموحد (SA) فقط لمتطلبات رأس المال الخاصة بها قد تحتاج إلى تطوير نماذج من الصفر، على عكس البنوك التي تستخدم النهج القائم على التصنيفات الداخلية (IRB) لمتطلبات رأس المال لديها فيمكنها فقط ضبط نماذجها؛

- لا ينبغي المبالغة في تقدير قدرات نماذج خسارة الائتمان المتوقعة لتوقع الركود، بالنظر إلى الأدلة من الأزمة المالية العالمية الأخيرة. لذلك، من المرجح أن تدرك البنوك حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان بالقرب من البداية الحقيقية للانكماش الاقتصادي وأن كمية الخسائر الائتمانية التي يمكن توقعها بفعالية ستكون محدودة؛

- يوفر المعيار الدولي 09 للبنوك سلطة تقديرية كبيرة في تحديد العوامل المسببة لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان وقد تواجهها حوافز غير مناسبة في هذا المجال. بالنظر إلى العواقب السلبية التي قد تترتب على الاعتراف بزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان على المدى القصير، على الربحية، وضع رأس المال، سعر السهم، وفي نهاية المطاف، القيمة السوقية للبنك، قد يتم تحفيز الإدارة لتحديد مستوى عال العتبة من أجل تأخير هذه النتيجة قدر الإمكان.

3. التحول إلى المعيار رقم 09 في بنك دبي الإسلامي

1.3. ترتيبات تطبيق متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار رقم على (09)

قام بنك دبي الاسلامي بتطبيق متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة للمعيار رقم (09) من المعايير الدولية لإعداد التقارير ابتداء من 1 جانفي 2018، وتطلب ذلك القيام بعمليات تقييم شاملة لتحديد النظم والتطبيقات والضوابط الرئيسية المستخدمة في تحديد خسائر الائتمان المتوقعة وفهم إطار الحوكمة حول مراجعة النموذج واعتماد والمصادقة على نماذج خسائر الائتمان المتوقعة وجمع البيانات ومدى اكتمالها والتقديرات والافتراضات ذات الصلة المستخدمة من قبل الإدارة، وقد تضمنت الإجراءات التي قام بها ما يلي: (بنك دبي الإسلامي، 2018):

- اختبار النظم الرقابية الرئيسية على عملية إعداد النماذج، بما في ذلك مراجعة النموذج والمصادقة عليه واعتماده؛

- اختبار النظم الرقابية الرئيسية فيما يتعلق بدقة المدخلات الرئيسية وملاءمة الافتراضات والأحكام الرئيسية المستخدمة في النموذج؛

- اختبار النظم الرقابية الرئيسية فيما يتعلق بمعايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان التي تضمنت فحص النظم الرقابية بهدف اعتماد المعايير وتطبيقها ضمن النماذج؛

- اختبار النظم الرقابية الرئيسية على التصنيف الائتماني الداخلي) والتي تمثل العامل الرئيسي في تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (وعملية الرقابة، لتقييم ما إذا كانت درجات المخاطر المخصصة للأطراف المقابلة قد تم تحديدها وتحديثها بشكل ملائم في الوقت المناسب؛

- اختبار النظم الرقابية الرئيسية المتعلقة باختيار وتطبيق المتغيرات الاقتصادية الهامة والنظم الرقابية على اختيار السيناريو واحتمالات وقوعه؛

- اختبار النظم الرقابية الرئيسية المتعلقة بتقييم مخرجات النموذج والاعتماد ومراجعة التعديلات اللاحقة على النموذج وتعديلات الإدارة.

- تمت الاستعانة بمتخصصين في نمذجة المخاطر المالية لمراجعة مدى معقولية وملاءمة المنهجية والافتراضات المستخدمة في مختلف بنود نموذج خسائر الائتمان المتوقعة .ويشمل ذلك عادة وضع افتراضات/أحكام رئيسية تتعلق بالزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وتعريف التعثر، واحتمالية التعثر، ومعدلات الاسترداد، واستخدام المتغيرات الاقتصادية الكلية والنتائج الموزونة بدرجة الاحتمالية .كما قام المتخصصون بإعادة احتساب عمليات المحاسبة الرئيسية لنموذج المجموعة وتقييم نتائج أداء النموذج للتحقق من مدى الدقة؛

- تمت الاستعانة بمتخصصين في مجال تقنية المعلومات للمساعدة في اختبار تقنية المعلومات العامة ذات الصلة وتطبيقات النظم الرقابية على استخدام النظم الأساسية المستخدمة في تقدير خسائر الائتمان المتوقعة؛

- اختبار على أساس العينة للمدخلات الرئيسية والافتراضات التي تؤثر على عمليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك التوقعات الاقتصادية والأوزان للتحقق من دقة المعلومات المستخدمة؛
- إعادة احتساب المجالات الرئيسية الخاصة بمحددات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان لدى البنك واختيار عينات من الأدوات المالية لتحديد ما إذا كان قد تم تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بشكل مناسب؛
- اختيار عينة من تعديلات الإدارة الرئيسية اللاحقة على النموذج وذلك لتقييم مدى معقولية التقديرات وذلك من خلال فحص الافتراضات الرئيسية ومنهجية الاحتساب ومقارنتها بالبيانات المصدرية؛
- إجراء تقييمات ائتمانية لعينة مختارة من العملاء، بما في ذلك عملاء المرحلة ٣، لاختبار مدى ملائمة التصنيفات الائتمانية في وقت محدد وتقييم الأداء المالي للمقترض، ومصدر السداد والتدفقات النقدية المستقبلية للمقترض لتقييم مدى إمكانية الاسترداد وخسائر الائتمان المتوقعة من خلال مقارنة الافتراضات الرئيسية الموضوعة مع خطط الأعمال وفهمنا الخاص لبيئة الأعمال والقطاعات ذات الصلة .قمنا أيضاً بمقارنة الافتراضات، حيثما يكون مناسبا، مع مؤشرات خارجية مثل أداء الأعمال وتقييمات العقارات من أجل تقييم مدى ملاءمة قيم الضمانات المحتفظ بها من قبل البنك؛
- تقييم مدى كفاية إفصاح المجموعة فيما يتعلق بتأثير التحول الناتج عن تطبيق المعيار رقم (09) من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة واستخدام التقديرات والأحكام الهامة استنادا إلى متطلبات معايير المحاسبة ذات الصلة.

وقد تطلب ذلك ما يلي:

- استخدام النماذج والمنهجيات الإحصائية لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة؛
- تغيير جوهري في العمليات والبيانات والنظم الرقابية التي لم تخضع للاختبار سابقا؛
- متطلبات إفصاح معقدة بشأن تأثير التطبيق المبدئي للمعيار رقم 09 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتوضيح الأحكام الرئيسية والمدخلات الجوهرية المستخدمة في تحديد خسائر الائتمان المتوقعة.
- نظرا للطبيعة التقديرية لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، يعتبر هذا الامر أحد أمور التدقيق الرئيسية

2.3. أثر تطبيق المعيار رقم 09 على رأس المال التنظيمي لبنك دبي الاسلامي

يمثل رأس المال التنظيمي المكونات المقبولة من رأس المال الدفتري من قبل السلطات الرقابية والذي يدخل في احتساب نسبة كفاية رأس المال، ومن خلال التالي نعرض مكونات راس المال التنظيمي في بنك دبي الإسلامي ونبيّن كيف تأثرت بتطبيق المعيار رقم (09):

1.2.3. مكونات رأس المال التنظيمي في بنك دبي الإسلامي

الشق الأول من رأس المال: يتكون من البنود التالية:

الشق الأول من حقوق الملكية العادية: ويندرج فيه: رأس المال، احتياطيات أخرى وأسهم الخزينة، الأرباح المحتجزة، خسائر صرف العملات المؤجلة المتراكمة، احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات، الحصص غير المسيطرة.

الشق الأول من رأس المال الإضافي: ويندرج فيه: صكوك من الشق الأول، اقتطاع من رأس المال.

الشق الثاني من رأس المال: ويندرج فيه مخصص جماعي لانخفاض القيمة، اقتطاع من رأس المال.

2.2.3. بنود رأس المال التنظيمي المتأثرة بتطبيق المعيار الدولي رقم (09)

من بين البنود سابقة الذكر أعلاه سيتم في ما يلي تحليل البنود التي تأثرت بتطبيق المعيار رقم (09) فقط:

- تأثر بند رأس المال: لاحظنا أن بنك دبي الإسلامي قد رفع رأس ماله بعد موافقة جمعيته العمومية على ذلك بتاريخ 21 فيفري 2018 في نهاية فيفري 2018 على مقترح زيادة رأسمال بنسبة 33.33%، وبالتالي فقد اصدر البنك أسهم حقوق عددها 1.647.396.295 سهم بقيمة اسمية تبلغ درهما واحدا للسهم، وبعلاوة إصدار تساوي 2,11 درهم للسهم، وانتهى البنك

في يونيو 2018 من عملية توزيع الأسهم وتم إدراجها في سوق دبي المالي بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات التنظيمية بتاريخ 14 يونيو 2018.

وقد كان هذا القرار مصاحبا لتوجه عدة بنوك عاملة بدولة الإمارات في سنة 2018 لزيادة رأسمالها للتوافق مع تحديات المعايير الدولية، فقد أعلنت ستة بنوك مدرجة بالأسواق المالية عن رفع رأسمالها بقيمة إجمالية تتجاوز6 مليارات درهم، ما يعادل 1.67 مليار دولا أمريكي، والهدف من ذلك حسب بعض المحللين أن تلك البنوك لجأت لذلك الرفع من أجل الوفاء بالمعيار رقم (09) وللوفاء بمتطلبات رفع الملاءة المالية لتعزيز قدرتها على تقديم خدمة التمويلات.

- **تأثر بند الاحتياطيات الأخرى وأسهم الخزينة:** يوضح الجدول التالي مكونات بند الاحتياطات الأخرى واسهم الخزينة وبيان تأثرها بين الفترتين2017/12/31 و 2018/12/31 بتطبيق المعيار رقم (09).

الجدول رقم (01): تأثر بند الاحتياطيات الأخرى وأسهم الخزينة بالمعيار الدولي **المبالغ**: ألف درهم

	الرصيد في 2017/12/31	التغير	السبب	الرصيد في 2018/12/31
الاحتياطي القانوني	5.066.273	3.476.006	تحويل مبلغ علاوة أسهم حقوق التي أصدرت خلال السنة إلى الاحتياطي القانوني	8.542.279
الاحتياطي العام	2.350.000	/	/	2.350.000
الاحتياطي النظامي لمخاطر الائتمان	390.000	(381.861)	تخفيض مبلغ تأثير تطبيق المعيار (التأثير عند الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة)	00
		(8.139)	تحويل المبلغ إلى الأرباح المحتجزة	
علاوة الأسهم	3.476.006	(3.476.006)	تحويل المبلغ إلى الاحتياطي القانوني	00
أسهم الخزينة	(20.719)	(10.600)	متعلقة بإصدار أسهم حقوق	(31.316)
اجمالي الاحتياطات الاخرى واسهم الخزينة	7.785.557	(381.861)	تأثير تطبيق المعيار رقم 09	10.860.963
		3.476.006	علاوة إصدار أسهم حقوق	
		(10.600)	متعلقة بإصدار أسهم حقوق	
		(8.139)	محول الى الارباح المحتجزة	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير مراقبي الحسابات عن البيانات المالية الموحدة لبنك دبي الإسلامي والشركات التابعة له، 30 ديسمبر 2018.

ويظهر المبلغ 381.861 الوارد في الجدول أعلاه أنّ البنك اعترف بالتعديلات المترتبة عن التحول الى تطبيق المعيار رقم (09) من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ضمن بند الاحتياطيات الأخرى وأسهم الخزينة، وتحديدا ضمن الاحتياطي النظامي لمخاطر الائتمان- وأيضا ضمن بند الأرباح المحتجزة كما سنبيّنه لاحقا- وذلك بتاريخ في 1 جانفي 2018 وهو تاريخ تطبيق المعيار.

ويفصل الجدول التالي مصدر نشوء تلك التعديلات:

الجدول رقم (02): التعديلات المترتبة عن التحول الى المعيار رقم 09 بتاريخ 2018/01/01

	الاحتياطيات الأخرى (ألف درهم)
الرصيد الختامي: بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 (2017/12/31)	**7.785.557**
التأثير عند الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة	
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية	(213.800)
الاستثمارات في صكوك اسلامية	(104.600)
الذمم المدينة والموجودات الاخرى	(63.461)
المجموع	**(381.861)**

الرصيد الافتتاحي: بموجب المعيار رقم (09) من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تاريخ التطبيق المبدئي في 1 جانفي 2018	**7.403.696**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير مراقبي الحسابات عن البيانات المالية الموحدة لبنك دبي الإسلامي،31 ديسمبر 2018.

ويتضح من خلال الجدول أعلاه أن ذلك المبلغ 381.861 نتج عن تغيرات في قياس فئات الموجودات المالية وفقا للمعيار رقم 09 تجسدت بصورة رئيسية ضمن ما يلي:

- **التغير في قياس الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية ترتب عنه تسوية افتتاحية لاحتياطي التنظيمي لمخاطر الائتمان بقيمة 213800 الف درهم؛**
- **التغير في قياس الاستثمارات في صكوك اسلامية ترتب عنه تسوية افتتاحية للاحتياطي التنظيمي لمخاطر الائتمان بقيمة 104600 الف درهم ؛**
- **تغير في قياس الذمم المدينة والموجودات الاخرى ترتب عنه تسوية للاحتياطي التنظيمي لمخاطر الائتمان بقيمة 63461 (بالإضافة الى تسوية افتتاحية للأرباح المحتجزة بقيمة 296559 الف درهم درهم)؛**
- **في حين توقع البنك ان تكون الذمم المدينة قصيرة الاجل (فئات الموجودات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة) ذات خسائر ائتمانية غير مادية.**

- تأثر بند الأرباح المحتجزة: تمّ الاعتراف بالتعديلات المرتبطة بالتحول الى المعيار رقم 09 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ضمن الأرباح المحتجزة في 1 جانفي 2018، وهو تاريخ تطبيق المعيار ، والجدول التالي يظهر ذلك الأثر:

الجدول رقم (03): التعديلات المترتبة عن التحول الى المعيار رقم (09) على الارباح المحتجزة

	الأرباح المحتجزة (ألف درهم)
الرصيد الختامي: بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 (2017/12/31)	6.964.089
التأثير عند الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة	
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية	/
الاستثمارات في صكوك اسلامية	/
الذمم المدينة والموجودات الاخرى	(296.559)
الرصيد الافتتاحي: بموجب المعيار رقم (09) من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تاريخ التطبيق المبدئي في 1 جانفي 2018	6.667.530

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير مراقبي الحسابات عن البيانات المالية الموحدة لبنك دبي الإسلامي والشركات التابعة له،30 جوان 2018.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تغير في قياس الذمم المدينة والموجودات الاخرى بسبب تبني المعيار رقم (09) من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ترتب عنه تسوية افتتاحية للأرباح المحتجزة بقيمة (296559) الف درهم.

وتعبر الأرباح المحتجزة عن الارباح بعد خصم الضرائب والتوزيعات، وتمثل العنصر الرئيسي في موارد المستوى (CET1)، وهي أكثر أنواع رؤوس الأموال ماصة للخسارة، ويهتم بها كثيرا المستثمرون والمنظمون، وبالتالي فإن الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة اضافية هو بمثابة استنزاف لموارد راس المال من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي الى دفع ضرائب أقل مع انخفاض القيمة.

- تأثر بند مخصص جماعي لانخفاض القيمة

عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة بصورة جماعية، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس السمات المتشابهة من حيث المخاطر، ويتم احتساب مخصص انخفاض القيمة الجماعي ليشمل انخفاض قيمة مجموعة محددة من الموجودات عندما يكون

هناك نقص يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدّرة من خلال تطبيق منهج يخصص معدلات خسارة تزيد تدريجياً بما يتوافق مع تاريخ القسط المتأخر.

وقد تطلب الانتقال الى المعيار الدولي رقم (09) اعادة قياس لمخصص انخفاض القيمة عند التحول من نموذج الخسائر المتكبدة إلى نموذج خسائر الائتمان المتوقعة، ويتضمن الجدول أدناه مطابقة بين الرصيد الختامي لمخصص خسائر انخفاض قيمة الموجودات المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 كما في 31 ديسمبر 2017 مع الرصيد الافتتاحي لمخصص خسائر الائتمان المتوقعة الذي تم تحديده وفقا للمعيار رقم 09 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كما في 1 يناير 2018:

الجدول رقم (04): إعادة قياس مخصص خسائر انخفاض قيمة الموجودات المالية

المبالغ: ألف درهم

	31 ديسمبر 2017	إعادة القياس	1 جانفي 2018
مخصص انخفاض قيمة الموجودات التمويلية والاستثمارية الاسلامية– بالتكلفة المطفأة	5732668	265361	5998029
مخصص انخفاض قيمة الاستثمارات في الصكوك الاسلامية	-	76500	76500
رصيد مخصص انخفاض القيمة	5.732.668	341.861	6.074.529

ويوضح الجدول التالي ما ورد في الجدول أعلاه:

الجدول رقم (05): مراحل الانخفاض في قيمة الائتمان

المبالغ: ألف درهم

		المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالي	2017
مخصص انخفاض القيمة للموجودات التمويلية والاستثمارية الاسلامية	الرصيد في 1 جانفي 2018	1.810.964	-	3.921.704	5.558.651	5.558.651
	العكس عند التحول الى المعيار رقم (09)	(1.810.964)	-	-	(1.810.964)	-
	خسائر الائتمان المتوقعة عند تطبيق المعيار رقم 09	1.380.253	696.072	-	2.076.325	-
	الرصيد في 1 جانفي 2018 معاد بيانه	1.380.253	696.072	3.921.704	5.998.029	5.558.651
	خسائر انخفاض القيمة خلال السنة	(348.732)	311.109	1.827.006	1.789.383	1.909.262
	مبالغ تم استردادها خلال السنة	-	--	(869.492)	(869.492)	(1.073.843)
	مخصصات تم شطبها	-	-	(1.165.634)	(1.165.634)	(661.402)
	تعديلات الصرف وتعديلات اخرى	(17.438)	(344)	(7.132)	(24.914)	-
	الرصيد في 2018/12/31	1.014.083	1.006.837	3.706.452	5.727.372	5.732.668
مخصص انخفاض قيمة الاستثمارات في الصكوك الاسلامية	الرصيد في 1 جانفي	-	-	-	-	-
	خسائر الائتمان المتوقعة عند تطبيق المعيار رقم (09)	76.500	-	-	76.500	-
	الرصيد في 1 جانفي معاد بيانه	76.500	-	-	76.500	-
	خسائر انخفاض القيمة خلال السنة	13.200	-	-	13.200	-
	الرصيد في 2018/12/31	89.797	-	-	89.797	-

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير المالي لبنك دبي الاسلامي لسنة 2018، ص47 و ص 49.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة المتعلقة بالمرحلة الأولى والثانية (المخصص العام) من حساب الاحتياطي لمخاطر العامة (ضمن حقوق الملكية) وفي حالة عدم كفايته يتم خصم الباقي من الأرباح المحتجزة، بينما

تخصم الخسائر الائتمانية المتوقعة المتعلقة بالمرحلة الثالثة (المخصص الخاص) مباشرة من الأرباح المحتجزة، وعند تسجيل أثر أي تقييم لاحق للتطبيق الأولي للخسائر الائتمانية المتوقعة يتم الاخذ بعني الاعتبار ما يلي:

- تسجيل أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة بكافة المراحل على قائمة الأرباح والخسائر؛
- مقارنة رصيد الخسائر الائتمانية المتوقعة المتعلق بالمرحلتين الاولى والثانية (المخصص العام) مع متطلبات احتياطي المخاطر العامة، ويتم تسجيل اي فارق بيمنهما على حساب احتياطي المخاطر العامة والارباح المحتجزة؛
- في حالة كانت متطلبات احتياطي المخاطر العامة اكبر من رصيد الخسائر الائتمانية المتوقعة المتعلق بالمرحلتين الاولى والثانية (المخصص العام) فإنه يتم رفع رصيد حساب احتياطي المخاطر العامة بالفارق الذي يتم ايجاده من حساب الارباح المحتجزة، وفي الحالة العكسية يتم تخفيض رصيد الاحتياطي الى حساب الارباح المحتجزة الى الحد الذي يصل عنده رصيد الاحتياطي الى صفر.

وكما أشرنا سابقا بأنه من أجل الحفاظ على نسب قوية لراس لمال والحدّ من الاثر السلبي على ارباح المصارف وكفاية راس المال، تعامل المخصصات العامة كاحتياطي المخاطر العامة لأغراض الشريحة الثانية لرأس المال على ان تخضع لسقف 1.25% من الأصول المرجحة بالمخاطر المحدد من لجنة بازل، وهذا ما تمّ ملاحظته اذ ادرجت مخصصات انخفاض القيمة الخاصة بالمرحلة الاولى والثانية ضمن الشريحة الثانية لرأس المال، وقد وفى مخصص انخفاض القيمة لجميع الموجودات المالية للمجموعة طبقاً للمعيار رقم (09) من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بمتطلبات المخصص التنظيمي المقررة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركز بحيث لا يجوز أن يزيد الشق الثاني من رأس المال عن 67 ٪ من الشق الأول من رأس المال، ولذلك، لم يتم تكوين احتياطي تنظيمي لمخاطر الائتمان.

4. خاتمة:

إنّ الغاية الاساسية من اصدار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (09)، إذا نفّذ بشكل صحيح من قبل البنوك، أن يساهم في تحسين إدارة مخاطر الائتمان لديها، وزيادة الشفافية في جودة أصولها ومخاطرها الائتمانية، والحدّ من التقلبات الدورية من خلال الاعتراف في الوقت المناسب بخسائر الائتمان وتحسين الاستقرار المالي.

إذ أنه بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (09) سيتم تقييم المخصصات بشكل أساسي على أساس مسبق، وليس على أساس سابق، فقد كان هناك جدل حول التأثير على أداء البنوك وعلى ميزانيتها تحديدا، وقد كان هناك قلق عام من أن هذه الممارسات المحاسبية قد تزيد من مخصصات خسائر القروض، سواء عند تنفيذ المعيار أو أثناء الانقباضات في دورة العمل ، مما قد يقلل من الربحية ويؤدي إلى تآكل نسب رأس المال التنظيمية.

ففي بداية التطبيق، ستكون هناك زيادة كبيرة في خسائر الائتمان، والتي من المتوقع أن يكون لها آثار سلبية على حساب الأرباح والخسائر للبنوك، وبالتالي، على مركز رأس مالها التنظيمي، مما قد يجعل البنوك تتفاعل بطريقة جماعية مع هذا التأثير السلبي على رأس مالها التنظيمي عن طريق تخفيض الإقراض، حيث قد لا تكون قادرة على جمع رأس مال جديد في تلك اللحظة.

إنّ تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (09) يمكن أن يغير مكونات محفظة الائتمان ويؤثر في أساليب حساب رأس المال المستخدمة بموجب معايير بازل، فهو يمثل تغييرا كبيرا في النهج الذي تستخدمه البنوك لقياس والإبلاغ عن مخصصات خسائر القروض، الذي يختلف اختلافا كبيرا عن تلك بموجب معيار المحاسبة الدولي (39)، مع التركيز على مخصص خسائر الائتمان المتوقعة، بدلا من الخسائر المتكبدة. وعلى ذلك النحو، سوف تتغير نماذج حساب الخسائر المتوقعة اذ تحتفظ المؤسسات بدرجة كبيرة من السلطة التقديرية في نمذجته، وقد يحول هذا دون الجهود المرتبطة بالشفافية الكامنة في أهداف معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم 9، لكن من ناحية اخرى تلك التغيرات تمثل تحولات محتملة نحو المزيد من المعايير التحوطية ويمكن أن تحسن الشفافية من الناحية النظرية.

وقد تمّ التوصل إلى النتائج التالية:

- إن تنفيذ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (09) يطرح تحدّيات يجب أن يديرها صانعو السياسات من أجل ضمان الاتساق في تطوير واستخدام النماذج بهدف تقليل الاختلافات المحتملة في البيانات المالية المبلغ عنها التي ستبقى ضرورية لتعزيز الإفصاح في الممارسة؛
- إن الأثر الانتقالي (التأثير الأولي في عام 2018) عندما يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (09) لنموذج ECL على ميزانيات البنوك غير واضح اذ لا تزال البنوك تعمل على تنفيذ معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم (09) ولم يتم إعداد أرقام دقيقة حتى الآن؛
- نتج عن الانتقال من معيار المحاسبة الدولي (39) إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (09) في بنك دبي الاسلامي زيادة مبدئية كبيرة في المخصصات وقد واجه البنك ذلك برفع رأس ماله للوفاء بالمتطلبات التنظيمية؛
- إن تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية (09) على المخصصات ونسب رأس المال التنظيمية يختلف بين البنوك وستضرر أكثر ستكون البنوك التي لديها قروض أكثر أداءً ولم يتم تكوين مخصصات لها من قبل؛
- يختلف تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (09) على نسب رأس المال بين البنوك ذات الأحجام المختلفة، ومع نماذج مخاطر الائتمان المختلفة فإن البنوك التي قدرت التأثير الإجمالي المرتفع نسبيا على رأس المال التنظيمي من المعيار الدولي للتقارير المالية (09)، هي بنوك ذات الحجم الصغير والتي تستخدم النهج الموحد (SA) لقياس مخاطر الائتمان، على عكس البنوك ذات الحجم الكبير القائمة على التصنيفات الداخلية (IRB).

5. المراجع:

- Basel Committee on Banking Supervision, B. (2017). *Regulatory treatment of accounting provisions – interim approach and transitional arrangements.* Bank for International Settlements.
- Frykström, Li, N. (2018). *IFRS 9 – the new accounting standard for credit loss recognition.* Sweden's central bank.
- Novotny-Farkas, Z. (2016). The Interaction of the IFRS 9 Expected Loss Approach with Supervisory Rules and Implications for Financial Stability. *Accounting in Europe (forthcoming)*, 1-55.
- sánchez serrano, a. (2008). *financial stability Consequences of the expected Credit loss model in ifrs 9.* european systemic risk Board .
- Novotny-Farka, Z. (2016). The Interaction of the IFRS 9 Expected Loss Approach with Supervisory Rules and Implications for Financial Stability. *Accounting in Europe (forthcoming)*, 1-55.
- Novotny-Farkas, Z. (2016). The Interaction of the IFRS 9 Expected Loss Approach with Supervisory Rules and Implications for Financial Stability. *Accounting in Europe (forthcoming)*, 1-55.
- Standard & Poor's Financial Services, L. (2018). *The Adoption Of IFRS 9 And Bank Ratings.* Standard & Poor's Financial Services.
- Suárez, J. (2017). *Financial stability implications of IFRS 9.* European Systemic Risk Board.

- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. (2018). *المعايير الدولية للتقرير المالي*. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
- بنك دبي الإسلامي. (2018). *التقارير المرحلية لمراقبي الحسابات عن البيانات المالية الموحدة*.
- بهاء غازي عرنوق. (2014). أثر التحول الى تطبيق المعيار الدولي IFRS 09 في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 30(01)، 561-584.
- جمعة حميدات. (2014). خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. عمان-المملكة الأردنية الهاشمية: المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين للنشر.
- سلطة النقد الفلسطينية. (2018). متطلبات وارشادات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (09). تعليمة.
- صلاح علي، محجوب أحمد، عبد الله محمد، حامد. (2017). دراسة تحليلة للآثار المترتبة على تبني (09) IFRS على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية. مجلة العلوم القانونية والإدارية، 01(09)، 01-26.
- مصرف قطر المركزي. (2017). التعليمات الإرشادية لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (09) بشأن التبويب والقياس والتقييم المحاسبي للموجودات والمطلوبات المالية والمشتقات. تعميم، مصرف قطر المركزي.